اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تشارك في عدد من الفعاليات بمصر

توصيات لتطوير العمل الحقوقي العربي المشترك

شاركت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان خلال شهر مايو الجاري في عدد من الفعاليات والندوات والزيارات واللقاءات بجمهورية مصر العربية، ومثل اللجنة وفد برئاسة حسين بن جواد عبدالرسول رئيس لجنة المنظمات والعلاقات الدولية، وعضوية عدد من أعضاء اللجنة والعاملين بها، في هذا التقرير نسلط الضوء على أهم الفعاليات التي شاركت بها اللجنة، واضطلع بها وفدها أثناء فترة وجودهم بجمهورية مصر العربية، بالإضافة إلى أهم التوصيات والنتائج التي خرجت بها هذه الفعاليات في المجالات المتصلة بحقوق الإنسان .

وفد اللجنة الوطنية لحقوق الانسان اثناء مشاركته في مصر

التنمية الديمقراطية

ففي إطار تعزيز التعاون مع المنظمات والهيئات واللجان العربية المعنية بحقوق الإنسان شاركت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الندوة الحقوقية التي عقدت بمقر جامعة الدول العربية في العاصمة المصرية القاهرة بعنوان التنمية الديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي، ونظمت الندوة شبكة المؤسسات العربية والوطنية المعنية بحقوق الإنسان، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، وتناولت عدة محاور من بينها تطبيقات الحكم الرشيد، ومهام الانتقال إلى الديمقراطية، وأنماط التنمية والعدالة الاجتماعية، والمواطنة والتنمية، وسبل تمكين المرأة في الواقع العربي، وتحديات تطوير آليات الجامعة العربية في واقع متغير.

ترأس الندوة معالي الدكتور بطرس بطرس غالي الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة، وافتتحها معالي الدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية، والدكتور علي المري رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وعلاء شلبي أمين عام المنظمة العربية لحقوق الإنسان، وماريا الفاريز لاسو نائب مدير منظمة اليونسكو، وتخلل محاور الجلسات الكثير من المناقشات المتعلقة عمل اللجان الوطنية لحقوق الإنسان في الوطن العربي، وسبل تعزيز التعاون بين الدول العربية في مختلف مجالات التعاون، وعقد وفد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عدة لقاءات مع المشاركين وضيوف الندوة، وتم تخصيص ركن خاص عند مدخل القاعة الرئيسية للندوة وذلك لعرض إصدارات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في المجالات المتعلقة بحقوق الإنسان، وللتعريف بعمل اللجنة والمهام والمسؤوليات التي تقع على عاتقها، وقد كان لذلك أثر إيجابي في نشر المعلومات التعريفية عن اللجنة بين مختلف المشاركين والحضور.

وعقد الوفد اجتماعاً خاصاً مع إلهام الشجني مديرة إدارة حقوق الإنسان في جامعة الدول العربية، وبحضور موظفي مكتب لجنة حقوق الإنسان في الجامعة، وهو المكتب المعني باستقبال وتحليل طلبات الانضمام إلى عضوية اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان في الجامعة، وقد استفسر الحضور عن آلية تقديم طلب العضوية والمعايير والضوابط المتعلقة بهذا الموضوع، وقد أعربت الفاضلة مديرة إدارة حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية عن سعادتها وترحيبها بوفد اللجنة وأبدت استعدادها لتقديم المساعدة ومد جسور التعاون في المجالات المتعلقة بحقوق الإنسان.

توصيات الندوة

خرجت ندوة التنمية الديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي بمجموعة من التوصيات من بينها دورية انعقاد مؤتمر التنمية والإصلاحات الديمقراطية والحكم الرشيد كآلية متخصصة في تعزيز التنمية والديمقراطية، وتأسيس آلية متابعة لتوصيات المؤتمر في إطار جامعة الدول العربية، يكون من بين مهامها تنظيم حلقات عمل وطنية وشبه إقليمية، وتوثيق التقدم المحرز وأفضل الممارسات في هذا المجال، وتشكيل فريق عمل يُعنى بتقديم مقترحات وتوصيات بشأن تطوير معايير ومواثيق وآليات عمل جامعة الدول العربية، وإحاطة مسؤولي الجامعة وآلياتها وقطاعاتها بالمعارف والخبرات الحديثة والمستجدة في سياق الموضوعات ذات الصلة، وتعزيز المنظومة العربية لحقوق الإنسان بالتطوير المستمر للميثاق العربي لحقوق الإنسان، ودعوة الدول العربية لاستكمال تصديقاتها على الميثاق العربي لحقوق الإنسان، والتعاون الفعال مع لجنة حقوق الإنسان العربية (لجنة الميثاق) وتقديم الدعم لها، ودعم جهود إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان، ووضع خطة عمل لوضعها موضع التنفيذ بحيث تستفيد من التجارب الإقليمية الأوربية والأفريقية والأمريكية، وتعزيز انفتاح جامعة الدول العربية على منظمات المجتمع المدني من خلال مراجعة شروط العلاقة التنظيمية الجارية ودورها، واضعين في الاعتبار تجربة الأمم المتحدة وما أفضت إليه من فائدة للمنظمة الدولية والمنظمات غير الحكومية، ودعوة الدول العربية التي لم تنشئ مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان للقيام بذلك، والعمل على تطوير المؤسسات القائمة وفق مبادئ باريس، واستئناف مشروع تأسيس تجمع إقليمي لدواوين المظالم، وبذل اهتمام أكبر لمسألة الفجوة الغذائية في العالم العربي، وهي قضية تشغل اهتمام وقلق معظم الدول العربية وتتوافر لها قاعدة من الدراسات القرارات، وفي سياق النزاعات المسلحة التي تشهدها المنطقة، وكذا الكوارث الطبيعية.

ملتقى الأطر القانونية

كما شاركت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الملتقى العربي الأول للأطر القانونية والرقابة القضائية لحماية حقوق الإنسان والحريات العامة، الذي عقد في العاصمة المصرية القاهرة، ونظمته المنظمة العربية للتنمية الإدارية، وذلك برعاية المستشار حسام الغرياني رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان بجمهورية مصر العربية، وبمشاركة السلطنة، وجمهورية مصر العربية، وجمهورية العراق، ومملكة البحرين، وليبيا، وجمهورية السودان، والمملكة العربية السعودية، والمملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية اليمنية، وبدأت جلسات الملتقى بكلمات ترحيبية وافتتاحية تلتها مناقشة أوراق العمل على مدى ثلاثة أيام متتالية.

الأمين العام يترأس الجلسة الأولى

وترأس الدكتور راشد بن حمد البلوشي الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان الجلسة الأولى لليوم الثاني، والتي قدم خلالها اللواء الدكتور أحمد علي البدري مساعد وزير الداخلية ورئيس أكاديمية الشرطة الأسبق بجمهورية مصر العربية ورقة عمل بعنوان العمل الأمني الإجرائي كأحد ضمانات حقوق الإنسان، وتحدثت الورقة الثانية عن حقوق الإنسان في الدستور المصري ألقاها المستشار علاء الدين رجب قطب نائب رئيس مجلس الدولة بجمهورية مصر العربية، كما كان لوفد اللجنة المشارك العديد من المداخلات والمشاركات والنقاشات حول الأوراق المطروحة، والتي كان لها الأثر الإيجابي في إثراء النقاش والحوار وإبراز تجربة السلطنة في مجال حقوق الإنسان وتبادل الآراء مع الدول المشاركة في هذا الصدد، وقد قام الوفد بتجهيز ركن خاص تم من خلاله توزيع إصدارات اللجنة على المشاركين في الملتقى للتعريف باللجنة على المستوى الدولي.

توصيات الملتقى

خرج الملتقى العربي الأول للأطر القانونية والرقابة القضائية لحماية حقوق الإنسان والحريات العامة بعدد من التوصيات والنتائج التي ستعرض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية للاعتماد، والتي ضمنت في البيان الختامي ومن بينها عقد المزيد من الدورات المتخصصة في مجال حماية حقوق الإنسان والحريات العامة مع توسيع قاعدة المشاركة من كافة الدول العربية، وجميع الجهات المعنية بحقوق الإنسان لنشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان باعتبارها ثقافة مجتمعية نابعة من مسؤولية أجهزة الدولة وكافة أفراد المجتمع، وتفعيل دور مجالس ولجان وأجهزة حقوق الإنسان بالدول العربية في نشر ثقافة حقوق الإنسان وفتح حوار مجتمعي هادف وبناء يؤكد ويعزز ثقة المواطنين في أهمية دور تلك المجالس واللجان في التواصل مع مؤسسات وأجهزة الدولة لحل مشكلات أفراد المجتمع والحفاظ على حقوقهم في الداخل والخارج وذلك من خلال إيجاد قنوات اتصال بين هذه المجالس واللجان على مستوى الدول العربية سواء من خلال الشبكة العربية لحقوق الإنسان أو عقد بروتوكولات تعاون تسهم في إيجاد طريق مواز للطرق الرسمية لحل مشكلات رعايا كل دولة في الدول الأخرى، وهو ما يمكن تسميته بدبلوماسية حقوق الإنسان، والتعاون مع منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية في معالجة قضايا حقوق الإنسان وحل مشكلات المواطنين، والاستعانة بتكنولوجيا المعلومات في رصد وتحليل الواقع العربي لحقوق الإنسان، وإيجاد آلية تابعة لجامعة الدول العربية لتقييم وضع حقوق الإنسان بالدول العربية على غرار آليات المجتمع الدولي، وذلك بما يتناسب على ثقافة وتراث المجتمعات العربية، وتعميم تجربة الشرطة المجتمعية بالدول العربية لأهمية دورها في حل مشكلات المواطنين وتعزيز الثقة في الجهاز الأمني، وتعميم تجربة إنشاء قطاعات لحقوق الإنسان والتواصل المجتمعي بوزارات الداخلية وأجهزة الأمن بالدول العربية، مع التأكيد على أهمية تفعيل دور هذه القطاعات في التعامل بجدية مع مشكلات المواطنين في علاقتها بالجهاز الأمني، وخاصة ما يتعلق بالتزام سلطان إنفاذ القانون بضوابط الشرعية الجنائية بكافة أقسامها الموضوعية والإجرائية والتنفيذ العقابي، والتأكيد على أهمية دور أكاديميات الشرطة والمؤسسات الأمنية التعليمية والتدريبية العربية في تعميق مفهوم حقوق الإنسان للطلاب أثناء دراستهم الأساسية وللضباط أثناء الدورات التدريبية من خلال تضمين مناهج الدراسة والتدريب مادة حقوق الإنسان والتواصل المجتمعي والاستفادة من تجارب المؤسسات الأمنية الرائدة في هذا المجال مثل أكاديمية الشرطة بجمهورية مصر العربية، وإنشاء كيان عربي يتولى التنسيق بين منظمات المجتمع المدني لحقوق الإنسان لتعزيز دور هذه المنظمات في الربط بين حقوق الإنسان والتنمية في البلدان العربية، وأهمية مشاركة عدد أكبر من الكوادر الإعلامية المتخصصة في الملتقيات القادمة لما يمثله الإعلام من دور مهم في تعزيز حقوق الإنسان وحماية الحريات والحق في الرأي والتعبير، إضافة إلى دوره في التأثير على التشريعات الوطنية لضمان حماية هذا الحق والدفاع عن الصحفيين والإعلاميين.

زيارة المجلس القومي لحقوق الإنسان

وبناء على التنسيق الذي تم بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والمجلس القومي لحقوق الإنسان بجمهورية مصر العربية وبدعوة كريمة من المستشار القاضي حسام الغرياني رئيس المجلس قام وفد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بزيارة المجلس القومي لحقوق الإنسان؛ وذلك للاطلاع على تجربة المجلس في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان، وآلية التعامل مع البلاغات والانتهاكات والرصد الذي يقوم به المجلس حيث كان في استقبال الوفد رئيس المجلس وعدد من كبار المستشارين وأعضاء المجلس القومي لحقوق الإنسان، كما تم الاطلاع على تجربة المجلس، وتبادل الأفكار والتجارب في ما يتعلق بالجوانب الفنية والمهنية ويأتي على رأسها مجال التدريب وآليات نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع المصري؛ حيث أبدى المستشار رئيس المجلس استعداد المجلس لتقديم كل ما من شأنه الرقي بالعمل الحقوقي والإنساني بين الطرفين.

زيارة المنظمة العربية للتنمية الإدارية

قام وفد اللجنة الوطنية لحقوق الانسان بزيارة للمنظمة العربية للتنمية الادارية وذلك في إطار زيارته لجمهورية مصر العربية تم من خلال الزيارة التباحث في الموضوعات التي من شأنها تعزيز العمل باللجنة وقد تركز الحوار حول إمكانية المنظمة في تقديم المساعدة الفنية لإعداد إستراتيجية خاصة بعمل اللجنة الوطنية لحقوق الانسان لتحقيق الرؤى المستقبلية بأهداف ومهام اللجنة استناداً الى قانون إنشائها وفق المرسوم السلطاني رقم (١٢٤/ ٢٠٠٨) وبما يحقق قيام اللجنة بتنفيذ اختصاصاتها المحددة قانوناً على المستوى الداخلي والخارجي.

ولقد أبدى الدكتور عادل السن مستشار المنظمة العربية للتنمية الإداري إستعداده لزيارة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لتقديم عرض تفصيلي عن الموضوع أثناء زيارته للسلطنة في نهاية شهر يوليو ٢٠١٣م.

وفد اللجنة يلتقي بسفير السلطنة في مصر

وأثناء وجود وفد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بجمهورية مصر العربية التقى الوفد بسعادة الشيخ خليفة بن علي بن عيسى الحارثي سفير السلطنة في جمهورية مصر العربية، وتم خلال اللقاء التعريف باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وشرح أهدافها واختصاصاتها، والمهام المنوطة بها، والمتمثلة في حماية وتعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان في السلطنة كما قام الوفد بتقديم درع تذكاري لسعادة السفير مع عدد من إصدارات اللجنة كما تم إطلاع سعادته على الخطوات التي اتخذتها اللجنة في ما يتعلق بالانضمام كعضو مراقب إلى اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، والتابعة لجامعة الدول العربية؛ حيث رحب سعادته بالخطوة التي اتخذتها اللجنة الوطنية لحقوق الانسان في هذا الصدد، وأبدى استعداده للمساعدة في دعم الطلب وكذلك استعداد السفارة العمانية بالقاهرة لتقديم كل ما من شأنه النهوض بعمل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في السلطنة؛ وذلك من خلال التنسيق مع الجهات المختصة في مصر العربية وجامعة الدول العربية، كما أنتهز الوفد المشارك الفرصة لتقديم الشكر لسعادة السفير على حسن الاستقبال والرعاية التي لقيها الوفد من سفارة السلطنة أثناء فترة إقامتهم في جمهورية مصر العربية.

الجدير بالذكر أن زيارات ومشاركات وفد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في جمهورية مصر العربية خلال شهر مايو أتاحت للجنة الاطلاع على تجارب الدول العربية في مجال حقوق الإنسان، وساهمت في إبراز دور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وجهودها في المجالات المتصلة بحقوق الإنسان.

جانب من مشاركة اللجنة في الملتقى العربي

الإعلام وتأسيس الوعي بحقوق الإنسان

عمر بن حميد المياحي
مدير دائرة العلاقات العامة والإعلام

إن لوسائل الإعلام عامةً، والصحافة خاصةً دورا أساسيا في تأسيس الوعي العام بثقافة حقوق الإنسان ، ولا ينبغي أن يقتصر دورها على هذا الجانب وحسب، وإنما ينبغي أن يتعداه إلى التأثير بشأن حماية هذه الحقوق من خلال دورها الرقابي ، وقدرتها على معالجة القضايا المختلفة بشيء من التفسير والتحليل وتوفير المعلومات الخاصة بها ومتابعتها.

ومن الملاحظ أن قضايا حقوق الإنسان أصبحت من القضايا التي تسترعي اهتمام المجتمع الدولي مما أدى ذلك إلى أن يكرس بعض الباحثين جل اهتمامهم بشتى أنواع قضايا حقوق الإنسان خاصة تلك التي تتعلق بحفظ كرامة الإنسان، وبالمقابل ومع اهتمام هؤلاء الباحثين نجد أن علاقة وسائل الإعلام بقضايا حقوق الإنسان لم تأخذ درجة الاهتمام نفسها من المتخصصين، بالرغم من أنها اصبحت فيما بعد حقوقاً مدونةً في المواثيق الدولية والدساتير الوطنية، إذ يدعو ميثاق الأمم المتحدة إلى احترام حق الشعوب في المشاركة في تبادل المعلومات على المستوى الدولي، ويقر حق كل أمة في استخدام مواردها الخاصة من المعلومات لحماية سيادتها، والدفاع عن قيمها السياسية والأخلاقية والثقافية، وإطلاع العالم على مصالحها وتطلعاتها، وكذلك احترام حق الجمهور في الانتفاع بمصادر المعلومات والاشتراك على نحو فعال في عملية الاتصال.

وقد ظهر مفهوم حقوق الإنسان في وسائل الإعلام والتقارير السياسية منذ عقود، واتسع بشكل كبير وملحوظ في التسعينات من القرن الماضي، واستخدم لأول مرة عام ١٩٦٠م من قبل المفكر الإنجليزي (جون لوك) وعرفه بأنه مجموعة الحقوق الطبيعية التي يتمتع بها أفراد أي مجتمع إنساني كحق التملك والعمل والاعتقاد والمصلحة الذاتية ، إلا أن بعض الباحثين يعتبره مفهوماً حديثاً نسبياً، بدأ في الظهور بشكل واسع بعد الحرب العالمية الثانية ، وقد اتسع المفهوم لينطلق من الحقوق المدنية والسياسية إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كالحق في العيش في بيئة نظيفة خالية من التلوث وعالم صحي، وبذلك أصبحت هذه الحقوق ذات بعد إنساني عام، وأصبحت هذه الحقوق ذات بعد إنساني عام، وأصبحت العالمية الأساس المركزي لنظام حقوق الإنسان.

وقد اتضح اهتمام المجتمع الدولي بقضايا حقوق الإنسان بشكل عملي بعد إنشاء الأمم المتحدة ، حينما أصدرت الجمعية العامة «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» في العاشر من ديسمبر ١٩٤٨م، وتضمن الإعلان عدداً من المواد المتصلة بشكل مباشر وغير مباشر بحق الإعلام، أما الميثاق الدولي الآخر المتمثل في الاتفاقية الدولية للحقوق السياسية والمدنية، والتي بدأ العمل بها في عام ١٩٦٧م، وبلغ عددها (٥٣) مادة، فقد نص في مواده ١٨ و١٩ و٢٠ على حرية المعلومات والتفكير، واعاد التأكيد على حظر أي دعاية ضد الأديان أو التمييز العنصري والقوميات.

وعربياً فقد تمثلت أبرز الجهود الرسمية في مجال الاهتمام بحقوق الإنسان العربي في تشكيل اللجنة العربية الدائمة لحقوق الانسان من قبل الجامعة العربية عام ١٩٦٨م. وفي عام ١٩٩٤م تم اعتماد الميثاق العربي لحقوق الانسان والذي جاء في (٤٣) مادة . ورغم أهميته إلا أن هذا الميثاق لا يتوافق مع المعايير الدولية المنصوص عليها في العهدين الدوليين، لتجاهله بعض الحقوق التي تضمنها العهدان الدوليان.

أما على مستوى سلطنة عمان فإن النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٩٦/١٠١)، اشتمل على العديد من الجوانب التي تتعلق بحقوق الإنسان كما وردت في معظم الاتفاقيات والمعاهدات الدولية. فقد نص في بابيه الثاني والثالث على المبادئ الموجهة لسياسة الدولة، وحقوق الإنسان وحرياته الأساسية وواجباته، استناداً الى قيم الحرية والمساواة وعدم التمييز لأي سبب كان، وبين أنواع الحقوق المختلفة والمتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية، والمتمثلة في الحق في الحياة والسلامة الجسدية، والحق في المحاكمة العادلة، والحق في حرية الرأي والتعبير، والاجتماع، وحرية أداء الشعائر الدينية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتمثلة في الحق في العمل، وممارسة الأنشطة الاقتصادية والتجارية، وكذلك الحق في تكوين الجمعيات. وقد كفلت القوانين والتشريعات العمانية الأخرى جوانب حماية حقوق الإنسان كقانون الجزاء العماني، وقانون الإجراءات الجزائية، وقانون العمل، بالإضافة الى العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة والتي وقعت وصادقت عليها السلطنة.

قضية حقوقية تم رصدها من تلفزيون سلطنة عُمان

معوق يحتاج إلى الرعاية اللازمة بعد عجز أسرته عن تقديمها

رصدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ممثلة بدائرة الرصد وتلقي البلاغات من خلال متابعتها لوسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، قضية عرضت في تلفزيون سلطنة عمان في أخبار العاشرة «قضية اليوم» حول أسرة تعاني من عدم قدرتها على رعاية أحد أفرادها الذي يعاني من إعاقة عقلية، وذلك بسبب تدني أحوالها المادية.

حيث تتلخص القضية في أن إحدى الأسر العمانية كان لديها فرد يعاني من إعاقة عقلية ويقوم بتصرفات غريبة، إضافة إلى سلوكه العدواني والذي يصعب السيطرة عليه في أغلب الأحيان، حيث عمدت الأسرة إلى أخذه الى مستشفى «ابن سينا»سابقاً وهو المستشفى المختص بعلاج ومتابعة وتقديم الرعاية لمن يعانون من أمراض عقلية، إلا أنه لم يمكث طويلا بالمستشفى بحجة عدم وجود سرير شاغر بالمستشفى، وهذا ما عمد بالجهة الإعلامية إلى نشر القضية وتسليط الضوء عليها إعلامياً للوصول الى حل للمشكلة من خلال الجهات المعنية بذلك.

وفور رصد اللجنة لهذه القضية باشرت في التواصل مع المعنيين في إدارة المستشفى لمعرفة أبعاد القضية والوصول إلى حل لها من حيث استقبال الحالة وإمكانية تقديم الرعاية اللازمة للمريض وكان التجاوب إيجابياً وسريعاً من المستشفى، حيث تم توفير سرير ورعاية صحية مناسبة له. ومن هذا المنطلق فإن اللجنة تؤكد سعيها المستمر على متابعة وتقصي كل ما يتعلق بقضايا تمس جوانب حقوق الإنسان لجميع المواطنين والمقيمين على أرض السلطنة، كما تود اللجنة أن تشكر الجهات المعنية على سرعة استجابتها، وتعاونها الدائم مع اللجنة مما كان له الأثر البالغ في تذليل المعوقات التي حالت دون استمرار وجود هذه الحالة في المستشفى.

من اصداراتنا

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

أصدرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عدداً من المطبوعات والكتيبات الحقوقية ضمن خطط التوعية والتثقيف التي تنفذها على مدار العام، ومن ضمن إصدارات اللجنة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو وثيقة حقوق دولية تبنتها الأمم المتحدة في العاشر من ديسمبر ١٩٤٨م، ويتألف الإعلان من ٣٠ مادة حقوقية؛ وجاء اهتمام اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بنشر هذا الإعلان كونه يعترف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة، وأكدت الدول من خلاله إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية، وكرامة الفرد وقدره، وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية. وقامت اللجنة بإعادة طباعة وإخراج الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بشكل يسهل عملية الرجوع والاطلاع عليه، كما قامت بنشره وتوزيعه ضمن خطط التوعية والتثقيف، وبالإمكان الحصول على نسخ من الإعلان عبر التواصل مع دائرة العلاقات العامة والإعلام باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

أجندة حقوقية

تشارك اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في فعاليات اللقاء المشترك بين أعضاء البرلمان العربي اليوم وغدا؛ وذلك في العاصمة البلجيكية بروكسل ، ويمثل اللجنة سعود بن علي بن عبدالله الجابري عضو اللجنة ، الذي يعرض ورقة عمل يعرف من خلالها باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ، ويقدم نبذة عن أعمالها ، والمهام والمسؤوليات التي تقع على عاتقها ، ودورها في حماية وتعزيز حقوق الإنسان في السلطنة ، بالإضافة إلى أهم إنجازاتها خلال الفترة التأسيسية الأولى.

كما تشارك اللجنة في فعاليات المؤتمر العربي لتطوير منظومة حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية في العاصمة القطرية الدوحة ؛ وذلك خلال الفترة من ٣-٤ يونيو المقبل.

ويهدف المؤتمر إلى تعميق وتنسيق الجهود للخروج بمقترح حول تطوير معايير وآليات جامعة الدول العربية في مجال حقوق الإنسان ، ووضع خطة عملية لتنفيذ وتحقيق هذا الغرض .

سؤال ومعلومة

يعين أعضاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بموجب مرسوم سلطاني، ليمارسوا دورهم في حماية وتعزيز حقوق الإنسان في السلطنة، ونشر ثقافة الحقوق في المجتمع.

السؤال:

كم تبلغ مدة العضوية للفترة الواحدة في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ؟

نستقبل إجاباتكم على البريد الإلكتروني التالي nhrcmedia1@gmail.com:

سؤال العدد الماضي:

في أي عام تم إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان؟

الإجابة: في عام ٢٠٠٨م.

وقد فاز معنا كل من :

١. فهد بن ناصر بن سعيد الريامي.

٢. الوليد بن خالد بن ناصر البلوشي.

كما نتمنى من المرسلين إدراج أسمائهم الثلاثية، وأرقام هواتفهم؛ لكي نتمكن من التواصل معهم في حالة فوزهم لاستلام جوائزهم.